نظرة نقدية مختصرة لـ :

الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لقصور الثقافة

مقدم الى أ.د / أحمد مجاهد

برنامج : دبلوم تنمية ثقافية

مادة : ادارة ثقافية نوعية

الطالب : أحمد محمد عبد العزيز سعيد

تعد قصور الثقافة احدى أهم هيئات وزارة الثقافة و أكثرها توسعا و انتشارا بمئات من البيوت و القصور و المواقع المختلفة و المنتشرة على امتداد العمران السكني بتنوعه و اختلافه و تناقضاته . و لذلك فان الآمال تظل معقودة لتفعيل الطاقات الكامنة للهيئة و الاستفادة من مواردها و تعظيمها بما يعود على أبناءها و على الشعب المصري كله بالفائدة المرجوة .

و حينما نتحدث عن هيئة بهذا الثقل ، فلا يخفي على المتابعين حجم التضخم الهيكلي في عملية التنظيم و التكلس الاداري و تداخل الاختصاصات الوظيفية و حجم البطالة المقنعة و غياب الرؤية المتبصرة و افتقاد التخطيط لبعدي الاستدامة و تكامل الأدوار، كل هذا و أكثر ساهم في ترهل كفاءات الهيئة بصورة أفقدتها فاعليتها في الحياة الثقافية المصرية .

الا انه في المقابل لا يمكن اغفال تراجع أولوية الثقافة في أجندة النظام السياسي المصري في العقود الأخيرة – على الرغم من تعدد المتتابعين على رئاسته – و في أعقاب حراكات جماهيرية كانت الثقافة دوما حاضرة في أدبياتها و ممارساتها ووسائلها و أدواتها المختلفة للتعبير و الاحتجاج و التأييد .

تراجع ليس له ما يبرره ، ففي الوقت الذي تنال سهام النقد من مؤسسة الأزهر لضعف دوره في محاربة الفكر الجهادي على حد تعبير الناقدين ، فاننا فالمقابل لا نرى أي دعم اضافي تقدمه مؤسسات الدولة للمنظومة الثقافية باعتبارها عمق استراتيجي يمكن أن يستهدف تجفيف منابع الارهاب و إبطال عمليات استقطاب و تجنيد الشباب ، و اختراق الحاضنات الاجتماعية و تجفيف و دحض الأفكار الداعية للعنف .

ما نحاول أن نقدمه في هذه الورقة هو اعادة النظر فالمشهد الداخلي لواحدة من أهم الهيئات الثقافية المصرية ، بما تمثله من فرص و تحديات ، و تحديدا قراءة في الهيكل التنظيمي الحالي للهيئة .

يتضح من القراءة الأولية للهيكل التنظيمي لقصور الثقافة تضخم واضح في عدد الادارات المختلفة(مركزية – عامة – فرعية) و تشعبات ممتدة ، يمكن اعادة النظر فيه و هندسته من جديد ، كما يتضح تداخل في الاختصاصات الوظيفية قد يخل بأداء المهام المطلوبة ، و بدا مع غياب فلسفة تشكل الأساس الذي يقوم عليه الهيكل التنظيمي اختلال في عملية التحديث و تغول لبعض الادارات على ادارات أخرى بما يخل بجوهر الدور المنوط بالهيئة تقديمه .
وهنا نستعرض اهم سمات الهيكل التنظيمي لهيئة قصور الثقافة :

١ – تضخم الهيكل التنظيمي و الاداري :

يبلغ عدد مديرو العموم العاملين في هيئة قصور الثقافة ما يربو عن سبعين مدير عام ، و تبلغ عدد الادارات المركزية تسع ادارات مركزية :-

١- الادارة المركزية للشئون الثقافية

٢- الادارة المركزية للشئون الفنية

٣- الادارة المركزية للتدريب و اعداد القادة الثقافيين

٤- الادارة المركزية للدراسات و البحوث

٥- الادارة المركزية للوسائط التكنولوجية

٦- الادارة المركزية لاقليم ثقافي

٧- الادارة المركزية للشئون المالية و الادارية

٨- الادارة المركزية للأمن

٩- الادارة المركزية لمكتب رئيس الهيئة

بمتابعة الادارات العامة المنبثقة عن الادارات المركزية المختلفة نجد ان هناك استحداث في الادارات المركزية لا يجد ما يبرره ، لذا فانه من الممكن اعادة النظر الى تقسيم الادارات المختلفة باختلاف تراتبيتها و اعادة توزيعها او دمجها بما يخفف من عبء هذا التضخم غير المبرر ، فعلى سبيل المثال كان من الممكن أن تكون الادارة المركزية للتدريب و اعداد القادة الثقافيين هي احدى ادارات الادارة المركزية للبحوث و الدراسات ، كما يمكن أن يمتد الامر الى الادارة المركزية للوسائط التكنولوجية و التي كان من الممكن ان تتوزع اداراتها بين الادارات المركزية المختلفة بما يحقق ترابط و تكامل بين المهام و الوظائف المتداخلة ، فعلى سبيل المثال كان من المقبول أن تكون ادارة النشر الاليكتروني هي احدى ادارات الادارة العامة للنشر الثقافي .

كما يمكن دمج بعض الادارات مثل الادارة العامة للتخطيط مع الادارة العامة للمتابعة ، و الادارة العامة للعلاقات العامة مع الادارة العامة للاعلام ، كما انه من غير المبرر هذا التعدد في ادارات السكرتارية .

٢- التداخل في الاختصاصات الوظيفية :

واحدة من ابرز الاشكاليات المترتبة على سوء التنظيم هو وجود تداخلات عضوية او وظيفية قد تخل بأداء المهام المطلوب انجازها . فعلى سبيل المثال وبمطالعة الهيكل التنظيمي نجد ان ادارة دراسات ثقافة سينمائية تابعة للادارة المركزية للشئون الفنية و ليس الادارة المركزية للبحوث و الدراسات ، و فالمقابل نجد ان ادارة فنون المرأة على العكس تابع للادارة المركزية للبحوث و الدراسات و ليس للادارة المركزية للشئون الفنية .

٣- غياب فلسفة تشكل الأساس الذي يقوم عليه الهيكل التنظيمي :

ان اي عملية تنظيمية تقوم على أساس فلسفي - و لو بشكل مبسط - ليحقق وحدة و تجانس المؤسسة في تحقيق أهدافها و ليحاول توظيف طاقاتها و مواردها بكفاءة لتعظيم فاعليتها في تحقيق أهدافها المرجوة . ومع عمليات التحديث التي طرأت على الهيئة غابت الفلسفة التي تأخذ بعين اعتبارها مراعاة الاساس التي قامت عليها هيئة قصور الثقافة و التغيرات المختلفة التي طرأت فآخر عقدين على المستويات المختلفة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و تكنولوجيا . الا ان عملية التحديث كانت مختلة كما انها شهدت تغول تدريجي لغير صالح الاداراتين الاساسيتين (الثقافية و الفنية) .

أ- اختلال عملية التحديث :

مع استحداث ادارة مركزية للوسائط التكنولوجية و ما تفرع منها من ادارات عامة مختلفة، الا انه فالمقابل ظلت الادارات العامة التابعة للادارة المركزية للدراسات و البحوث بلا تحديث في فلسفة نشأتها ، فبالملاحظة نجد الادارات العامة الاساسية قامت على المعايير الديموجرافية و النوع و البيئة الحاضنة ، و ظل هذا التقسيم هو السائد منذ نشأتها ، مع أنه كان من الأولى مراعاة تداخل الثقافة مع القضايا المختلفة مثل التنمية و المجتمع المدني و ريادة الاعمال و التحول الديمقراطي و التمكين الاقتصادي و غيره من القضايا و العلوم المختلفة .

ب- تغول الادارات المختلفة لغير صالح الاداراتين الاساسيتين (الثقافية و الفنية) :

بمعاينة الهيكل التنظيمي لهيئة قصور الثقافة نجد توسع واضح فالادارات المرتبطة بالشئون المالية و الادارية و القانونية و ادارات الأمن و السكرتارية و مكتب رئيس الهيئة . و فالمقابل تمحوردور الادارة المركزية للشئون الثقافية و الفنية حول ادارة مسابقات و محاضرات و معارض و مراسم .

و من ثم تبدو الحاجة ماسة الى اعادة النظر في الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لقصور الثقافة كواحدة من سلسلة اجراءات أساسية يمكن أن نعيد بها الهيئة الى وظيفتها الهامة في نشر الثقافة في ربوع مصرنا الحبيبة .